

الخاتمة:

في نهاية دراستنا نود أن نعطي حوصلة شاملة عن موضوع الرقابة السابقة على النفقات العمومية، خاصة بعد تزايد أهميتها في نظام الدولة، حيث أصبحت ملزمة لمواكبة نظام العام الجديد، و قد لا حظنا أن الدولة كي تقوم بالإنفاق على الوجه الذي يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المتعددة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، كان لابد من فرض رقابة صارمة والتي هي الأخرى تتعدد صورها وتختلف الإدارات و الأجهزة و المؤسسات القائمة بها، من حيث الاختصاصات و السلطات بل و طريقة العمل أيضا، غير أن هذه الرقابة تواجه عدة مشاكل و صعوبات تعوقها عن أداء مهامها على أحسن وجه، مما أدى إلى عرقلة العمل الرقابي و انعدام وصوله إلى مستوى الأداء المطلوب و المأمول منه.

و الجدير بالذكر أنه تبين لنا من دراستنا السابقة أن الدولة تحاول التركيز على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية و البشرية في إطار القوانين، اللوائح، و التعليمات الجاري العمل بها، و هذا ما استنتجناه من تلك العمليات السابقة على النفقات العمومية، من قبل أجهزة الرقابة في مختلف مراحل التنفيذ لتكشف الأخطاء، و توضح أسبابها الرئيسية لضمان عدم تكرارها مستقبلا، دون أن تخل بالسير الحسن لمصالحها و يمكن القول أن فعالية الرقابة تكمن في خضوع كل هيئة أو عضو لمسؤولية مدبرة أو رئيسية، فمثلا يكون الأمر بالصرف خاضع لسلطة الوزير و غيرها.

فمن خلال طرحنا الموضوع هذا البحث توصلنا إلى هذه النتائج المتمثلة في:

1 - تعتبر النفقات العامة وسيلة هامة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهداف معتبرة .

2 - يعتبر الأمر بالصرف الجهة المسؤولة عن صرف النفقة فرقابته اتجاه هذه النفقة تكون رقابة مشروعية، وغالبا ما تكون رقابة ملائمة.

3 - باعتبار المراقب المالي ممثلا لوزير المالية، يمكننا تصور الدور الذي يؤديه بحيث يتعدى فيه مجرد رقابة آلية على النفقات العمومية، تتضمن رقابة المشروعية خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية.

4 - تعتبر الرقابة السابقة على النفقات العمومية وترشيد الإنفاق العام، السبيل الوحيد للخروج من مشكلة اختلاس وتبديد الأموال، ولكن يطرح إشكالات عدة حول هذا الموضوع من بينها هل هذه الآلية توصلت إلى تحقيق النتائج التي حددتها؟.

و الواقع يبين أن مظاهر الاختلاس و التبذير للأموال العمومية مستمرة، وهذا يجعلنا نستنتج أن آليات الرقابة المتبعة في الجزائر لم تصل بعد إلى تحقيق طموحاتها المرجوة و أهدافها المحددة.

يستعمل المراقب المالي وسيلة قانونية هامة للغاية، وهي التأشير على مشاريع الالتزامات و الأعمال التي تدرج ضمن مجاله الرقابي وتخضع له، التأشير كسلطة يتمتع بها المراقب المالي و تمنحه الدعم القانوني اللازم لممارسة رقابته بكل حرية، فتتأثر بوسيلة

التعاضدي التي توازيها والتي يتمتع بها الأمر بالصرف على مسؤولية، لتحد بشكل كبير من الرقابة و تطرح تساؤلات حول فعاليتها، و لكن يمكن أن يتخذ دورا تحكيميا بين الأمر بالصرف والمراقب المالي، بحيث يمكنه إعطاء شرعية للنفقة التي رفض المراقب المالي التأشير عليها.

قد تكون هذه النفقات على أهمية قصوى بالنسبة لاحتياجات المواطنين، وهنا يكون الأمر بالصرف و الهيئة التي تشرف عليها أمام معنى آخر، يتعلق بالمرونة في التسيير التي تتواجه بما يراه المسير قيودا يضعها المراقب المالي، آخذا بعين الاعتبار المخاطرة المقررة بمناسبة طرح المسؤولية على الأعوان الفاعلين في المالية العمومية، والذين يتدخلون في المسار التقني الذي تعرفه النفقة العمومية، فإن التعاضدي يساهم في فك الاحتقان الذي تعرفه العديد من النفقات، والتي يمكن أن تؤدي إلى طريق مسدود ما بين إدارة النفقة و مصلحة الرقابة المالية.

فكل ماسبق ذكره يسمح لنا بالقول بأن المراقب المالي وفي إطار السياسة العامة للدولة، يمارس بعض الوظائف التي تتعلق بمراقبة الملائمة، فتسمح في كثير من الأحيان و خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية بتقادي الكثير من النفقات التي لا موجب لها، و التي تكلف الدولة الكثير من المصاريف التي لا داعي لها والتي تثقل الخزينة العمومية، و بالمقابل و عبر وسيلة التعاضدي يمكن قبول نفقة اعتبرت من التأخير الشكلي غير شرعية

لمخالفتها النصوص القانونية، بشكل يمكن معه اعتبارها جهاز ردع مالي في يد السلطات،
تتمكن من خلاله من تنفيذ سياستها المالية و الاقتصادية.

انطلاقاً من النتائج التي توصلنا إليها من أجل تحسين الرقابة السابقة على النفقات

العمومية، في إطار من الرشادة المبينة على سلامة الأساليب و الأدوات الذي سقناها من

خلال البحث، ارتأينا تقديم التوصيات و المقترحات التالية:

١- الاستثناء الوارد على التأشيرة بالنسبة للمراقب المالي، بحيث يهدم له هذا الحق و يخول

للأمر بالصرف كما هو الحال بالنسبة لحالة التغاضي، لذا لابد من إعادة النظر في هذه

الجزئية التي تعطي تضيق في مهام المراقب المالي، و تدخل في صلاحياته، و استبدالها

بإيجاد نوع من التعاون و التكامل الحقيقي بينها.

٢- محاولة الاستفادة من الخبرات و التجارب الأجنبية الناجحة، في مجال الرقابة على

النفقات العمومية، الذي من شأنه أن يزيد في تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية، ويحد من

ظاهرة استبداد الأموال العامة.

وفي الأخير نقول أنه ما دامت هذه الرقابة فيها نقائص متعددة و لم ترقى إلى المستوى

المطلوب، و لم توفق في التنسيق بين الجانب النظري و الجانب الواقعي، فإنه ولا بد من

إيجاد حلول فعالة، و ضبط محكم لأجهزة رقابتها.